



Listr.
GENERAL

A/32/263
6 October 1977
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الثانية والثلاثون
البند ٥٥ من جدول الأعمال

وكالة الأمم المتحدة لأغثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين
في الشرق الأدنى

السكان واللاجئون النازحون منذ عام ١٩٦٧

تقرير الأمين العام

١ - يقدم هذا التقرير الى الجمعية العامة عملاً بالفقرة ٤ من قرارها ١٥/٣١ دال المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ ، والمتعلق بالسكان واللاجئين النازحين منذ عام ١٩٦٧ ، والذي رجحت فيه الأمين العام أن يقوم ، بعد التشاور مع المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لأغثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، بتقديم تقرير الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والثلاثين عن مدى امتثال اسرائيل لاحكام الفقرة ٢ من هذا القرار . وفي الفقرة ٣ من القرار المذكور ، دعت الجمعية العامة اسرائيل مرة أخرى الى (أ) اتخاذ خطوات فورية تكفل عودة السكان النازحين و (ب) الكف عن جميع التدابير التي تصرفل عودة السكان النازحين ، بما في ذلك التدابير التي تؤثر في التكوين العرقي والديموغرافي للأراضي المحتلة . وفي الفقرتين ١ و ٢ ، أكدت الجمعية العامة من جديد حق السكان النازحين في العودة الى منازلهم ومخيماتهم في الأراضي التي تحتلها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧ ، وأسفت بشدة لاستمرار رفض السلطات الاسرائيلية اتخاذ الخطوات الكفيلة بعودة السكان النازحين .

٢ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٧٧ ، موجهة الى الممثل الدائم لاسرائيل لدى الأمم المتحدة ، استرعى الأمين العام الانتباه الى مسؤوليته عن تقديم تقرير بموجب الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة ١٥/٣١ دال ، وطلب الى حكومة اسرائيل أن توافيه ، في أسرع وقت ممكن ، بأية معلومات تتصل بتنفيذ احكام القرارات المتعلقة بالمسائل المذكورة .

٣ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، أحال الممثل الدائم لاسرائيل

٠٠/٠٠

77-18916

الى الأمين العام تحليلات حكومته على القرار ١٥/٣١ دال ، التي نورد فيما يلي نصها الحرفي كما جرت العادة في التقارير السابقة بشأن هذا الموضوع :

” كانت حكومة اسرائيل ولا تزال تدرك تمام الادراك الجوانب الانسانية لمشكلة الاشخاص النازحين الذين فروا من منطقة الاعمال العدائية ، اثر اندلاع الحرب التي حرضت عليها الحكومات العربية في ١٩٦٧ . ولذا فقد اتخذت طوال السنوات العشر الماضية خطوات هامة لتسهيل جمع شملهم مع عائلاتهم الموجودة في الأراضي التي تقوم اسرائيل بادارتها منذ عام ١٩٦٧ ، وللتخفيف من حالات الحسر .

” غير أنه لا يخفى على أحد أن الارهابيين العرب المتجمعين تحت مظلة ما يسمى بمنظمة التحرير الفلسطينية ، ملتزمون ، وفقا للبرنامج ذي النقاط الخمس عشرة الذي أقره ” المجلس الوطني الفلسطيني ” ، في القاهرة ، في آذار/مارس ١٩٧٧ ، وأكدته من جديد ” المجلس المركزي الفلسطيني ” في دمشق ، في آب/أغسطس ١٩٧٧ بتصحيده النضال المسلح في الأراضي المعنية ، بهدف محتل هو تدوير دولة اسرائيل .

” وفضلا عن ذلك ، تواصل بعض الحكومات العربية استغلال التسهيلات التي وضعتها اسرائيل لانتقال السكان بشكل منظم عبر خطوط وقف اطلاق النار واستخدامها لاغراض تخريبية ، وذلك بقصد المساعدة على دخول الارهابيين العرب والاسلحة والمتفجرات الى هذه الأراضي وتشجيعه . ولقد أدت سياسات منظمة التحرير الفلسطينية ، تواجدها تصرفات هذه الحكومات العربية ، في الماضي ، الى الحاق ضرر شديد بجميع اليهود المبدولة من أجل تحسين حالة الاشخاص النازحين في عام ١٩٦٧ ، ومن دواعي الأسف انها مستمرة في ذلك ، وانه ، نتيجة لذلك ، لا يزال من غير الممكن السماح بحودة الاشخاص النازحين على نطاق واسع .

” وازاء هذه الظروف ، ليس لحكومة اسرائيل أي خيار في التوفيق بين رغبتها في المساعدة في عودة الاشخاص النازحين وبين مسؤوليتها الواضحة عن سلامة وأمن ورفاه سكان المناطق التي تقوم بادارتها وسكان اسرائيل ، وكذلك عن أمن الدولة ذاتها . ومع ذلك ، ورغم جميع ما ينطوي عليه الامر من مصاب ومخاطر ، دأبت حكومة اسرائيل طوال العام الفائت ، شأنها في السنوات السابقة ، على تسهيل عودة الاشخاص النازحين في عام ١٩٦٧ . ولقد أبقى على الترتيبات الخاصة المتعلقة بجمع شمل العائلات وبحالات الحسر ، مع استمرار التعاون مع السلطات العربية المحلية في هذا المضمار .”

٤ - وفيما يتعلق بالفقرة ٣ (أ) من قرار الجمعية العامة ١٥/٣١ دال ، حصل الأمين العام من المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، على ما توفر لديه من معلومات عن عودة اللاجئين المسجلين لدى الوكالة . وكما جاء في تقارير سابقة (١) ، لا تشترك الوكالة في أية ترتيبات لعودة اللاجئين (كما أنها لا تشترك في أية ترتيبات لعودة الأشخاص النازحين الذين ليسوا لاجئين مسجلين) . ولذلك تقوم معلوماتها أساساً على ما يرد لها من اللاجئين الحائدين من طلبات بتحويل حصص تموينهم الى المناطق التي عادوا اليها وعلى ما يجرى اثر ذلك من تصعيقات في وثائق الوكالة . وليست الوكالة ، بالضرورة على علم بصودرة أى من اللاجئين الذين لم يطلبوا تزويدهم بحصص تموينية أو بخدمات ، الا أنها تعتقد أن عدد هؤلاء قليل جداً . وبناءً على ما تعلمه الوكالة ، ففي الفترة الواقعة بين ١ تموز/يوليه ١٩٧٦ و ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٧ عاد ١٨٣ لاجئاً نازحاً ، من شرق الاردن الى الضفة الغربية ، وعاد ٥١ من شرق الاردن الى قطاع غزة . وجدير بالذكر أن بعض هؤلاء قد لا يكونون من اللاجئين النازحين ، وانما افراد عائلة لاجئ مشرد اصطحبوه الآن لدى عودته ، أو لحقوا به هناك ، ولكنهم لم يكونوا هم أنفسهم من النازحين في عام ١٩٦٧ . وفي الفترة ذاتها ، عاد خمسة لاجئين نازحين الى قطاع غزة من مصر . وهكذا ، فإذا أخذنا بحسب الاعتبار التقدير الوارد في الفقرة ٤ من تقرير الأمين العام الماضي ، نجد أن عدد اللاجئين النازحين الذين تعلم الوكالة بحودتهم الى الاراضي المحتلة منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧ يتجاوز قليلاً ١٠٠٠ .

٥ - وفيما يتعلق بالفقرة ٣ (ب) من القرار ، تجدر الإشارة الى أن القرارات التي أعلنتها حكومة اسرائيل في الآونة الاخيرة باضفاء الصفة الشرعية على ثلاث مستوطنات قائمة وبالأذن بإنشاء ثلاث مستوطنات جديدة في الضفة الغربية للاردن قد أثارت شكواى مفادها أن هذه المقررات سيترتب عليها ، في جملة أمور ، تضييق التكوين الديموغرافي للأراضي المحتلة . وقد تم توجيه انتباه الجمعية العامة ومجلس الأمن الى هذه المسألة في رسائل واردة من عدد من الدول الاعضاء ، كما تناولها الأمين العام في تقريره الى الجمعية العامة بموجب قرارها ٦١/٣١ بشأن الحالة في الشرق الاوسط (A/32/240 ، الفقرتان ٦ و ٧) .

(١) A/3156 ، الفقرة ٥ ، الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة التاسعة والعشرون ، المرفقات ، البند ٣٨ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/9740 ، الفقرة ٤ ، المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٤ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/10253 الفقرة ٤ ، المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، البند ٥٢ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/31/240 ، الفقرة ٤ .